

الجبوري في واشنطن لتسريع عملية التسليح... ومقتل 48 من «داعش» في محافظة صلاح الدين الولايات المتحدة تعزز حضورها في المشهد العراقي عبر بوابة «داعش»



– المساعدة في إعادة بناء القوات العراقية عن طريق إنشاء قاعدة تدريب جديدة في محافظة الأنبار، مع بحث إمكان إنشاء قواعد في مناطق أخرى.

– تحفيز الجيش العراقي على التخطيط وتنفيذ هجوم مضاد لاستعادة السيطرة على مدينة الرمادي بشكل أكبر في الحرب ضد «داعش».

– دمج مقاتلي عشائر الأنبار بشكل أكبر في الحرب ضد التنظيم وتقليص الاعتماد على فصائل الحشد الشعبي.

– النقطة الأخيرة التي يصفها خبراء يسعي واشنطن لنكرار تجربة عام 2006 حين نجحت في تهيئة العشائر ضد تنظيم القاعدة في محافظة الأنبار، ترى قراءات متعددة أنها قد تواجه تحديات عدة في السياق الحالي منها:

– أزمة الثقة بين عشائر الأنبار والحكومة العراقية بعد اتهامها للأخيرة بازدواجية المعايير من خلال تسليح قوات الحشد الشعبي ورفض مدها بالسلاح في حربها ضد «داعش».

– كما أن عزم واشنطن على تدريب العشائر بشكل مباشر يكشف امتعاضاً أميركياً من قدرات القوات النظامية، بالنظر إلى نتائج عمليات التدريب السابقة. وهو أمر يبرز جانباً في تعقيب وزير الدفاع الأميركي أشتون كارتر على سقوط الرمادي، حين قال إن جيش العراق لا ينجح في العتاد ولا التدريب، بقدر ما تنتقصه إرادة القتال.

الحراك الأميركي المتعاظم يضعه مراقبون في خاتمة التغطية على فشل غير ملعلن للحلف الدولي الذي قادته واشنطن لمحاربة «داعش»، فخلال تسعة أشهر فشل التحالف في وقف تمدد التنظيم الذي سيطر على نصف مساحة سورية ونحو ثلث مساحة العراق، وعزز صفوف مقاتليه بنحو سبعين في المئة.

في غياب استراتيجية واضحة لمحاربة «داعش»، يرى البعض أن واشنطن تسبب في إدارة الأزمة وتفكيكها، أكثر من كونها تبحث عن حلول ناجعة.

(التمتة ص 14)

أعلن رئيس هيئة الأركان المشتركة في الجيش الأميركي مارتن ديميسي أن بلاده تدرس تعميم تجربة قاعدة الأنبار الجديدة لتشمل محافظات عراقية أخرى.

ويبين المسؤول الأميركي أن إقامة القواعد هي أحد الخيارات الأخرى التي يتم البحث فيها، مُقراً بأن الأمر قد يتطلب إرسال مزيد من القوات.

علماً أن القاعدة الجديدة الأميركية ستقام داخل قاعدة التقدم العسكرية والتي تبعد نحو 25 كيلومتراً فقط من مدينة الرمادي عاصمة محافظة الأنبار، والتي سيطر عليها «داعش» الشهر الماضي.

في ضوء التطورات العسكرية بالعراق وعمليات الكر والفر بين القوات العراقية و«داعش»، ارتفع صوت الكونغرس الأميركي بالرفض على تفويض رسمي باستخدام القوة العسكرية ضد «داعش».

وكان الرئيس الأميركي باراك أوباما قد طلب في شباط الماضي من مجلس النواب الموافقة على تفويض يتيح استخدام القوة العسكرية ضد «داعش».

إلا أن المجلس صوت في 11 أيار بالرفض على مشروع قانون للدفاع، كان سيغيرهم على التصويت على تفويض رسمي باستخدام القوة العسكرية ضد «داعش».

ومضى عام على توغل «داعش» في جسد الكونغرس والتحالف يتخبط في وضع استراتيجي فاعلة تجتث التنظيم من جذوره.

وعلى وقع انتقادات لاذعة للإدارة الأميركية واتهامها بعدم الجدية والصرامة في محاربة «داعش»، أنزل أوباما بإرسال نحو 450 عسكرياً إضافياً إلى العراق ليرتفع بذلك عدد القوات الأميركية هناك إلى نحو 3500.

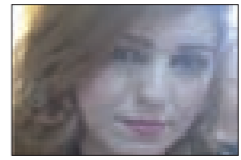
يسمح القرار الأميركي أيضاً بمد الجيش العراقي وقوات البشمركة ومقاتلي العشائر المحلية الخاضعة لقيادة عراقية بالسلاح، ويقول البيت الأبيض إنه يأتي لتحقيق أهداف عدة أبرزها:

هدوء حذر في محيط الثغلة العسكري والجيش والمقاومة يتقدمان في القلمون المقداد: قادرون على توجيه ضربات للمسلحين في جميع أنحاء سورية



فادي مطر

الإرهاب بين الفشل الاستراتيجي وجنون الخسارة!



مع انضاح التورات خلال الحرب على سورية في سنواتها الخمس وما استجرت له فرغ من تنظيم القاعدة بغطاء إقليمي ودولي لا يدع مجالاً للشك بأن هناك استراتيجية دولية إقليمية تعمل على تمزيق الدولة السورية لإعادتها إلى ما قبل الدولة، تبدو الصورة المؤلمة التي نشاهدها اليوم بأن هناك حقيقة بأن ثمة من يريد الحصف بأخر ما تبقى من كرامة وطنية عربية، فالمرحلة التي يُعد لها العدو هي من بحر ظلام الفوضى الخلاقة التي يبرز فيها استهداف الأثنيات والمذاهب المحلية السورية في وضوح، على أن هناك تحركات دولية تستهدف فكرة الدولة بوصفها معبرة عن الوجدان الجمعي والإرادي للمواطنين بكل أطيافهم، وهو ما ارتكبه تنظيم «جبهة النصرة» الإرهابي. فرع القاعدة في بلاد الشام - بحق أهالي قرية قلب لوزة السورية في إلب ذات الغالبية الدرزية في 11 حزيران الجاري من مذبح لعدد كبير من رجال وشبان البلدة أمام بيوتهم وحطف عدد آخر من المدنيين، وبعد تدخلات من قطر والنائب اللبناني وليد جنبلاط، اشتعلت «الناصر» على المدنيين في القرى الدرزية الأدبية هدم القبور والمعابد الموجودة في المنطقة والاتحاق بصوف التنظيم، وهو ما رفضه الأهالي بقوة، لتكون المجزرة بقرار الإرهابي المسمى (التمتة ص 14)

وأضاف: «نحن في شكل أساسي نتطلع إلى أن تكون المهمة الأولى للقوى التي صنعت هذا التغيير هي إعادة العلاقات والنزح إلى العلاقات السورية-التركية وإلى الشراكة بين البلدين... وأن يكون من الأولويات التي دعمها الشعب التركي نتيجة هذه الانتخابات هو طرد المجموعات الإرهابية من تركيا وإيادها لأنها لا تنسجم لا مع أخلاق ولا مع حضارة ولا مع تراث الشعب التركي الصديق ونأمل بأن تباشر هذه القوى الحية على الساحة التركية بإغلاق الحدود في شكل كامل بين سورية وتركيا».

كما دعا المقداد إلى تحسين التعاون والتنسيق مع العراق لقتال تنظيم «داعش»، قائلاً: «في مواجهة «داعش» يجب عدم التحفظ على الإطلاق على أي نوع من التنسيق بين الحكومتين».

في الوقت نفسه، أشار الدبلوماسي السوري إلى أن هناك ضغوطاً دولية لمنع مثل هذا التنسيق بين الجمهورية العربية السورية والحكومة العراقية... الولايات المتحدة الأميركية ودول أوروبا الغربية يجب أن تتحمل مسؤوليتها عندما تضغط باتجاه عدم وجود مثل هذا التنسيق».

ومضى يقول: «نحن نذكر الآن بعقد مزيد من الاجتماعات على مستوى أعلى وعلى مستوى مفتوح واعتقد أن الأيام القليلة المقبلة ستشهد انعقاد مثل هذه الاجتماعات».

ميدانياً، ساد الهدوء في محافظة السويداء في جنوب سورية بعد تراجع المسلحين من مناطق عدة في محيط مطار الثغلة العسكري في ريف المحافظة، بعد صد الجيش السوري والقوات الريفية لهجومهم، ما أسفر عن مقتل أكثر من 100 مسلح في محيط المطار وتدمير عدد كبير من ألياتهم.

وكانت المواجهات في محيط المطار الواقع على بعد 15 كلم من السويداء قد احتدمت بعد انسحاب وحدات الجيش السوري الأربعاء من اللواء 52 في الريف الشرقي لدراعا وتوجهها إلى المطار المذكور الذي يحوي 16 حظيرة إسمنتية، وطائرات من نوع ميغ 21 وميغ 23، وله مدرجان رئيسيان بطول 3 كلم، ويتضمن إدارات قصيرة التردد.

وفي القلمون، وأصل الجيش السوري والمقاومة

قالت وزارة الخارجية السورية إن تعزيز قدرات الجيش السوري والدعم القوي الذي يقدمه لدمشق حلفاؤها، يدفعانها للثقة بأنها تستطيع توجيه ضربات للمعارضة المسلحة في جميع أنحاء البلاد.

وقال فيصل المقداد نائب وزير الخارجية السوري إن حكومة بلاده كانت قد شهدت أسوأ الضغوط العسكرية خلال الصراع المستمر منذ أكثر من أربع سنوات. مشيراً إلى أن دمشق الآن في وضع أقل خطورة والمناطق الرئيسية في الغرب آمنة، وقال أن «دمشق كانت تحت تهديد مباشر. في الوقت الحاضر دمشق هي قطعاً ليست تحت مثل هذا التهديد. محصنة آمنة وحماة آمنة والأمن القلمون آمنة».

مع ذلك، صرح المقداد بأن التحالف الجديد بين المملكة العربية السعودية وتركيا وقطر وبدعم من الغرب أعطى دفعة قوية للجماعات التي تقاتل القوات الحكومية، وقال: «لقد تم بعض التقدم سواء أحيينا ذلك أم لا، لكنه أشار إلى أن «الجيش أعاد تجميع صفوفه والتوقعات جيدة».

وأضاف: «ما يدفعنا للتفاؤل عاملاً. العامل الأول هو ازدياد قوة ومعنويات الجيش العربي السوري وتضحياته وتعزيز قدراته خلال هذه الفترة بمزيد من تأمين المستلزمات الأساسية للجيش ليقوم بمهامه».

وتابع المسؤول السوري «والجانب الآخر هو الدعم القوي الذي تلقيناه وستلقاه من قبل حلفائنا سواء كان ذلك من قبل الجمهورية الإسلامية الإيرانية أو من قبل الاتحاد الروسي ومن قبل حلفائنا الأساسيين حزب الله».

من جانب آخر، أعرب المقداد عن أمه في تحسين العلاقات بين دمشق وأنقرة بعد الانتخابات البرلمانية التي وجهت صفة للرئيس التركي رجب طيب أردوغان.

فلسطين ترسل تقارير بجرائم حرب «إسرائيلية» للجناية الدولية

قال وزير الخارجية الفلسطيني رياض المالكي، إنه سيتوجه خلال الشهر الجاري إلى لاهاي في هولندا لتقديم ملفين يتعلقان بالاستيطان والحرب على غزة إلى المحكمة الجنائية الدولية.

وأضاف المالكي أنه سيسافر إلى لاهاي يوم 25 حزيران لتقديم تقارير أولية بناء على طلب المحكمة لفتح تحقيق رسمي.

ويصحب تركيز الملفين على بناء كيان العدو مستوطنات، وعدوانه على قطاع غزة العام الماضي، بحسب الوزير الفلسطيني.

من جهة أخرى، أوردت صحيفة «هآرتس» أول من أمس أن وفداً من المحكمة الدولية سيسور الكيان الصهيوني قريباً في إطار ما تجرته من تحقيقات.

ونقلت الصحيفة عن مسؤول «إسرائيلي» القول إن زيارة الوفد «إجراء روتيني».

والمعروف أن الكيان الصهيوني يعارض إجراء تحقيق مهم للفلسطينيين بتجنّب الدخول في مفاوضات.

وانضمت فلسطين رسمياً إلى المحكمة الجنائية الدولية في الأول من نيسان الماضي والذي استكرهه في حينه العدو، وأصفا قرار الانضمام بأنه «سياسي ووقح» بحسب تعبيره.

وأوضح رياض المالكي يومها أن انضمام بلاده للجناية الدولية خطوة تهدف إلى «السياسة لتحقيق العدالة وليس الانتقام، وهو ليس حقاً فقط، بل واجب في وجه الظلم الدائم والكبير الذي يتعرض له الشعب الفلسطيني، والجرائم المتكررة التي ترتكب ضده».

وأكد المالكي - في بيان صحافي أعقب الاحتفال بقبول فلسطين عضواً في المحكمة الجنائية الدولية - أهمية إجراء كل الخطوات الممكنة لضمان المساءلة على جرائم الاحتلال، بالتوازي مع تأمين الحماية للمدنيين الفلسطينيين.



الجيش اليمني واللجان الشعبية يدكّون مراكز سعودية بعشرات الصواريخ خيارات الرياض تتضاءل في عدوانها... وطهران مهتمة بالحوار

بعد 11 أسبوعاً من القصف الجوي المتواصل الذي فشل في تغيير ميزان القوى في اليمن لمصلحتها، بدأت خيارات المملكة العربية السعودية تنفذ في مساعيها لإعادة حكومة الرئيس المستقيل عبد ربه منصور هادي إلى صنعاء، هذا ما خلصت إليه إحدى الوكالات الأجنبية في تقرير حول تضالول خيارات السعودية في اليمن.

التقرير يؤكد أنه على رغم تدمير معظم الأسلحة الثقيلة، فإن جماعة «انصار الله» وقوات الجيش يسيطرون على أغلب الجزء الغربي ذي الكثافة السكانية العالية من اليمن، وما زالوا يشنون هجمات على الأراضي السعودية باستخدام نيران المورتر أو الصواريخ.

وحول الخيار الذي قد تضطر الرياض قريباً لمواجهته، يشير التقرير إلى أنه «خيار غير مستساغ يتمثل في قبول سيطرة خصومهم فعلياً على صنعاء وإبرام اتفاق أو مواصلة القتال والمجازفة بانزلاق اليمن إلى فوضى شاملة بحيث يصبح خطراً دائماً على الأمن السعودي».

وفيما تبدأ الأسبوع المقبل في جنيف محادثات برعاية الأمم المتحدة ترمي إلى وضع نهاية للحرب، يرى التقرير أنه «ما من بادرة تذكر، حول استعداد الطرفين لتقديم تنازلات».

وتظهر قدرة مقاتلي «انصار الله»، بحسب التقرير، من خلال مواصلة قصف مواقع حدودية سعودية بقذائف المورتر، ما أدى إلى مقتل أكثر من عشرة جنود سعوديين، وهو ما يؤكد مدى صعوبة إلحاق جيش مزود بأحدث العتاد العسكري الهزيمة بقوات تتمتع بسرعة الحركة.

في هذا الإطار، ينقل التقرير عن دبلوماسي يتابع الوضع عن كيب قوله إن «الولايات المتحدة تحت السعودية على قبول المحادثات لكنهم يرفضون لأنهم في وضع ضعيف على الأرض في اليمن».

ميدانياً، يواصل الجيش اليمني واللجان الشعبية تسطير الملاحم البطولية في التصدي والصمود في مواجهة العدوان السعودي من جهة وقول الإرهاب في مختلف المحافظات اليمنية. مسلحين مزيداً من التقدم في عدن، فتمتكو من تدمير دبابة للعدوان السعودي قرب موقع العمود العسكري.

(التمتة ص 14)